german cooperation
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT
Implemented by giz
منظمة المرأة العربية
Arab Women Organization
مؤسسة الاقتصاد النسوي
تجمع لجان المرأة الوطني
Jordanian National Forum for Women

مؤسسة الاقتصاد النسوي

بالشراكة مع

تجمع لجان المرأة الوطني الأردني

ورقة سياسة

التحديات التي تواجه النساء

في المواصلات العامة

قام بإعدادها:

ايناس الحبانين و هداية فضول

و فرح رنو و روند قواقزة

برنامج زمالة البحث النسوي والمناصرة

ديسمبر 2024

المحتويات

الملخص التنفيذي

المقدمة

تحليل المشكلة

الإطار القانوني

التوصيات

الخاتمة

المراجع

الملخص التنفيذي

المرأة والتحديات في وسائل النقل العام في الأردن

تعتبر وسائل النقل العام عاملًا رئيسيًا في تعزيز الحركة الاقتصادية والاجتماعية، لكنها تمثل تحديًا كبيرًا للمرأة الأردنية تتعرض النساء لعدد من العقبات أثناء استخدام هذه الوسائل، تشمل التحرش، انعدام الأمان، الاكتظاظ، وصعوبة الوصول إلى المواصلات المناسبة. أظهرت دراسة اشار اليها وزير النقل انمار الخصاونة خلال مقابلة على قناة المملكة أن 47% من النساء يعزفن عن دخول سوق العمل بسبب غياب منظومة نقل فعالة، وأن 39.4 من النساء يواجهن التحرش كعائق رئيسي أثناء التنقل.

تشكل هذه التحديات عقبة أمام مشاركة المرأة الاقتصادية والاجتماعية، ما يؤدي إلى تأخرهن عن العمل أو التعليم، وزيادة العبء النفسي والمالي. الحلول تتطلب تحسين البنية التحتية للنقل، سن قوانين صارمة لمكافحة التحرش وتوفير وسائل نقل آمنة ومريحة.

معالجة هذه القضية تمثل استثمارًا في تحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وهي خطوة ضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة الهدف الخامس المساواة بين الجنسين والهدف الثامن العمل اللائق والنمو الاقتصادي.

المقدمة

وسائل النقل العام هي عنصر حيوي في دعم الحركة الاقتصادية والاجتماعية، حيث تساهم في تمكين الأفراد من الوصول إلى العمل التعليم، والخدمات الأساسية. إلا أن النساء في الأردن يواجهن تحديات كبيرة عند استخدام هذه الوسائل، مما يؤثر على مشاركتهن الفعالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

تشير الدراسات إلى أن 47% من النساء الأردنيات يعزفن عن دخول سوق العمل بسبب مشكلات تتعلق بوسائل النقل العام، مثل انعدام الأمان، التحرش، الاكتظاظ وغياب البنية التحتية الملائمة. هذه التحديات لا تؤثر فقط على حرية المرأة في التنقل، لكنها تقيد أيضا فرصها في التعليم العمل، والمشاركة المجتمعية.

إن معالجة هذه القضايا تعد شرطًا أساسيًا لتحقيق المساواة بين الجنسين، وتعزيز التنمية المستدامة في الأردن. لذا، تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على التحديات التي تواجه النساء في وسائل النقل العام، واقتراح حلول عملية لتحسين هذه الوسائل وضمان بيئة آمنة ومريحة للنساء، مما يعزز من مشاركتهن الاقتصادية والاجتماعية.

تحليل المشكلة

تواجه المرأة الأردنية تحديات متعددة في استخدام وسائل النقل العام تؤثر سلبا على حياتها اليومية ومشاركتها الاقتصادية. أبرز هذه التحديات هي انعدام الأمان نتيجة التحرش الذي تعاني منه 39.4% من النساء، مما يخلق شعورًا بعدم الراحة ويدفع العديد منهن للجوء إلى وسائل نقل خاصة مرتفعة التكلفة.

بالإضافة إلى ذلك، يؤدي الاكتظاظ وضعف البنية التحتية إلى تقليل جودة الخدمة خاصة في المناطق النائية التي تعاني من ضعف التغطية الجغرافية، مما يعزل النساء عن فرص العمل والتعليم. كما أن غياب تشريعات واضحة تجرم التحرش الجنسي يزيد من انتشار هذه الظاهرة، مع تزايد العبء الاقتصادي نتيجة ارتفاع تكاليف التنقل. كل هذه العوامل تجعل تجربة التنقل عبر وسائل النقل العام تحديًا يوميًا يحد من تمكين المرأة ويؤثر على مشاركتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الإطار القانوني

الربط بين قانون العمل , قانون السير, وقانون النقل العام فيما يتعلق بالتحرش والملامسات الجسدية وفقا لقانون العمل الأردني رقم 83 لسنة 1996 وتعديلاته، تركز المادة (29) على حماية العمال من أي ممارسات غير أخلاقية أو غير قانونية، بما في ذلك التحرش الجنسي. ينص القانون على حق العامل أو العاملة في ترك العمل إذا تعرضوا للتحرش دون أن يؤثر ذلك على حقوقهم القانونية. ومع ذلك، فإن القانون لا يتناول التحرش بشكل مباشر في بيئات خارج مكان العمل مثل وسائل النقل التي يستخدمها الموظفون للوصول إلى العمل، مما يستدعي توسيع النصوص لتشمل حمايتهم أثناء التنقل.

قانون السير الأردني رقم 49 لسنة 2008 يُعنى بتنظيم حركة المرور ووسائل النقل لضمان سلامة الركاب والمشاة. وعلى الرغم من أنه لا يحتوي على نصوص صريحة تتعلق بالتحرش أو الملامسات الجسدية داخل المركبات، فإنه يضع مسؤولية مباشرة على السائقين والمشغلين لضمان السلامة العامة. هذا يفتح الباب لإضافة نصوص تلزم مشغلي النقل العام بتوفير بيئة آمنة وخالية من التحرش.

يُعرف قانون النقل العام للركابة رقم 19 لسنة 2017 وسائل النقل العام بأنها تخدم الجمهور بمقابل مالي، مما يضعها تحت تنظيم الدولة لضمان حقوق الركاب. ورغم أن القانون يركز على الجوانب الفنية والتنظيمية لوسائل النقل، إلا أنه يمكن تعديل النصوص لإدراج عقوبات واضحة وصارمة تجاه أي سلوكيات غير أخلاقية مثل التحرش أو الملامسات الجسدية داخل وسائل النقل.

هناك غياب للتكامل بين القوانين الثلاثة فيما يتعلق بجرائم التحرش والملامسات الجسدية داخل وسائل النقل العام.

التوصيات

توسيع قانون النقل العام

- تضمين نصوص واضحة تُجرّم التحرش الجنسي والملامسات الجسدية داخل وسائل النقل العام.

- فرض عقوبات صارمة على مرتكبي هذه السلوكيات لضمان الردع وتحقيق العدالة.

- تعزيز التكنولوجيا والابتكار: استخدام التكنولوجيا لتحسين خدمات النقل وتوفير بيئة آمنة ومريحة للنساء من التوجه إلى وضع كاميرات المراقبة داخل حافلات النقل العمومي وتفعيل استخدام الدفع الالكتروني وإلغاء وجود ما يسمى بالمجتمع المحلي (كنترولية الباصات وتنظيم مواعيد سير وسائل النقل العام من خلال لوحة الكترونية في محطات الوقوف في المناطق البعيدة عن المدينة على ان تكون متصلة بنظام مع هيئة تنظيم النقل العام ووجود مشرف خاص لهذه اللوحات ضمن هذه المناطق.

2 ربط قانون العمل بحماية العاملين أثناء التنقل

- اعتبار مسؤولية صاحب العمل شاملة لحماية العاملين أثناء تنقلهم من وإلى العمل.

- توفير وسائل نقل آمنة أو تعويضات لتكاليف التنقل في حال عدم وجود خدمات آمنة.

3 إدراج نصوص جديدة في قانون السير

- إلزام السائقين ومشغلي وسائل النقل بالإبلاغ عن أي حالات تحرش تحدث داخل المركبات.

- تحمل السائقين والمشغلين مسؤولية التستر أو الإهمال في الإبلاغ عن مثل هذه الجرائم.

تنسيق القوانين وضمان شمولية الحماية

- تعزيز التكامل بين قوانين النقل، السير، والعمل لضمان شمولية الحماية القانونية.

- إنشاء آليات تنفيذ ورقابة فعالة، تشمل كاميرات مراقبة، وخطوط ساخنة للإبلاغ عن الانتهاكات.

الخاتمة

تشكل التحديات التي تواجه النساء في استخدام وسائل النقل العام حاجزًا كبيرًا أمام تمكينهن ومشاركتهن الاقتصادية والاجتماعية. تعزيز التكامل بين القوانين الحالية، وفرض عقوبات صارمة على السلوكيات غير الأخلاقية، واعتماد التكنولوجيا لتحسين الخدمات، يمثل خطوات أساسية لبناء مستقبل أكثر إشراقًا للمرأة الأردنية، وضمان بيئة تنقل آمنة ومستدامة للجميع.

المراجع

. قانون العمل الأردني رقم 8 لسنة 1996 وتعديلاته

ينص على حماية العاملين من أي ممارسات غير أخلاقية أو غير قانونية، بما في ذلك التحرش الجنسي، مع السماح بترك العمل دون التأثير على الحقوق القانونية، لكنه لا يتطرق إلى التحرش أثناء التنقل.

.قانون السير الأردني رقم 49 لسنة 2008

يُعنى بتنظيم حركة المرور وضمان سلامة الركاب والمشاة. رغم أنه يركز على السلامة العامة، إلا أنه لا يحتوي على نصوص صريحة حول التحرش داخل وسائل النقل.

. قانون النقل العام للركاب رقم 19 لسنة 2017

يعرّف وسائل النقل العام بأنها خدمة للجمهور بمقابل مالي، لكنه يركز على الجوانب الفنية والتنظيمية دون إدراج عقوبات واضحة على التحرش أو السلوكيات غير الأخلاقية.

. دراسة مؤسسة فريدريش إيبرت، 2018

تناولت تحديات النساء في وسائل النقل العام في الأردن وأبرزت الإحصائيات حول عزوف النساء عن سوق العمل نتيجة غياب منظومة نقل آمنة وفعالة.

. تصريحات وزير النقل الأردني (أنمار الخصاونة) في مقابلة مع قناة المملكة

أشارت إلى أن 47% من النساء يعزفن عن دخول سوق العمل بسبب تحديات النقل، و 39.4% منهن يعانين من التحرش أثناء التنقل.

. استبيان أجراه فريق البحث

. تناول التحديات اليومية التي تواجه النساء أثناء استخدام وسائل النقل العام، مع التركيز على التحرش وانعدام الأمان كعقبات رئيسية.

ملاحظات

حول استخدام المراجع

تم الاعتماد على قوانين وتشريعات أردنية لتحديد الإطار القانوني. كما تم استخدام دراسات واستبيانات محلية لتسليط الضوء على حجم المشكلة وتقديم توصيات مستندة إلى بيانات فعلية.